

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

تقييم حالة

تفجيرات الإسكندرية

هشام سليمان

سلسلة (تقييم حالة)

.....	تفجيرات الإسكندرية
١	مقدمة
٣	أجواء احتقان طائفي
٤	تأجيج الفتنة الطائفية بين المصريين
٨	استنتاج

مقدمة

على الرغم من بشاعة التفجيرات التي استهدفت المصلين الأقباط وكنيستهم في الإسكندرية، فإن ما تبع هذه الحادثة من ردّات فعل كان أهم وأخطر من التفجيرات نفسها. فالهبة القبطية أتت لتعبر عن شعور بالظلم والاستضعاف. وهذا الشعور الكامن في الصدور وجد فرصة للتنفيس. فتداعي الشعور بالهوية الوطنية، وسوء إدارة مؤسسات الدولة لمطالب الأقباط، والتضييق الديني والاجتماعي، عوامل جعلت غضبة الأقباط أكبر من مجرد احتجاج على حادث تفجيري. وهو ما يفرض ضرورة الإسراع في التعامل الجدي مع هذه المشكلات والمطالب في إطار المواطنة المؤسسة على المساواة في الحقوق والواجبات، والتي لن تجد فرصة لتحقيقها أفضل من انتصار ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير الشعبية.

اندلعت تظاهرات واحتجاجات واسعة في مصر بعد التفجيرات التي استهدفت المصلين خلال مغادرتهم كنيسة القديسين في الإسكندرية بعد انتهاء قداس رأس السنة، أي في ١/١/٢٠٠١. وقد أودت التفجيرات بنحو ٢٤ مواطناً مصريةً قبطياً فضلاً عن نحو مئة جريح. لم تكن المرة الأولى التي يخرج فيها الأقباط ليعبروا عن غضبهم في احتجاجات سلمية ترفع شعارات دينية، والصليب معاً. لكن الاحتجاجات هذه المرة تميزت بانتشارها على نطاق واسع شمل مدينة الإسكندرية التي شهدت الواقعة الدامية، وعدداً من المدن الأخرى، في حين حظيت العاصمة القاهرة بأكبر الاحتجاجات التي نظمها الأقباط الغاضبون الذين عرفوا مؤخراً طريقهم إن التظاهر في الشارع، بعيداً عن البطيركية وساحات الكنائس. وحتى اليوم لم يتم التأكد من هوية مرتكبي الحادث على الرغم من إلقاء وزارة الداخلية المصرية باللائمة على "جيش الإسلام" الفلسطيني التابع لتنظيم القاعدة، وتوجيه اتهام رسمي لوزير الداخلية حبيب العادلي بأنه وراء الهجوم^(١).

(١) جريدة "اليوم السابع"، "جيش الإسلام" الفلسطيني يقف خلف تفجير "القديسين"، ١١/٢/٢٠١١، <http://youm7.com/News.asp?NewsID=341987>. وقد ظهرت

اتهامات بحق وزير الداخلية المقال حبيب العادلي بأنه هو المدير الحقيقي لهذه التفجيرات. ويجري التحقيق حالياً للتأكد من صحة هذه الاتهامات.

<http://youm7.com/News.asp?NewsID=348041>

على الرغم من تأكيد المسؤولين أن التفجيرات لا تحمل أبعاداً طائفية، إلا أن ردات الأفعال أظهرت عدم اقتناع قطاعات واسعة من الأقباط بهذه التصريحات. وهو ما ظهر بعد الحادث مباشرة حين قام عدد من الأقباط بمهاجمة مسجد قريب من كنيسة القديسين التي استهدفها الهجوم، كما تواترت أخبار عن تعرض عدد من المسؤولين والوزراء لهتافات معادية لهم خلال زيارتهم الكاتدرائية الكبرى في العباسية لتقديم التعازي لقداسة "البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية".

بل إن قداس تشييع الضحايا شهد صيحات وهتافات أطلقها الشبان الأقباط الغاضبون ضد رئيس الجمهورية، وهو الأمر الذي تكرر في أكثر من تظاهرة احتجاجية سلمية للشبان الأقباط، والتي شاركهم فيها عدد كبير من المسلمين، ولا سيما الشبان المنتمين إلى تيارات سياسية وفكرية مختلفة، تعبيراً عن تضامنهم مع الأقباط ضد التطرف الديني والتمييز الذي تمارسه الدولة، وعن دعمهم لمطالب الأقباط ومنحهم حقوق المواطنة كلها، علاوة على مطالبة المتظاهرين بإقالة وزير الداخلية لأن وزارته أخفقت في توفير الحماية للكنائس، مع أن القاضي والداني كان يعلم أن الكنائس مستهدفة، ولا سيما أن تنظيم القاعدة كان وجه قبل فترة وجيزة تهديدات باستهداف الكنائس المصرية، بعد تفجير كنيسة النجاة في العراق. وفي سياق تهديداته، طالب التنظيم بأن يقوم البابا شنودة بإطلاق سراح من وصفه بـ "الأسيرات المسلمات"، في إشارة إلى زوجات ثلاثة كهنة مسيحيين أشيع أنهم اعتنقوا الإسلام من دون وجود دليل قاطع على صحة هذه المعلومات. إلا أن الشكوك تزايدت في شأن صحة الوقائع عندما احتجزت الكنيسة المصرية السيدات في أماكن تابعة لها بعيداً عن الإعلام، ولم تسمح لهن بالظهور وهن: وفاء قسطنطين وكاميليا شحاتة وماري زكي عبد الله. كما يجب عدم إغفال الإدانات الدولية التي صدرت عن الفاتيكان وعدد من الحكومات الأوروبية وبعض جماعات أقباط المهجر، وإن كان التصريح الأكثر حدة جاء على لسان بابا الفاتيكان الذي طالب بضرورة توفير الحماية لمسيحي الشرق⁽²⁾.

(2). أثار هذا التصريح حفيظة الحكومة المصرية وأسفر عن توتر شديد في العلاقات مع الفاتيكان وسحبت السفارة المصرية لدى الفاتيكان. كما أعلن شيخ الأزهر تعليق الاجتماعات الدورية للجنة الحوار بين الأديان مع الفاتيكان. لمزيد من التفاصيل راجع: الموقع العربي لهيئة الإذاعة البريطانية. "مصر تستدعي سفيرها لدى الفاتيكان". ٢٠١١/١١/١١. http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110111_egypt_vatican_envoy.shtml. وجريدة الأهرام، شيخ الأزهر: حديث بابا الفاتيكان

عن اضطهاد المسلمين للأقباط غير صحيح، ٢٠١١/١٢/٢٢. <http://gate.ahram.org/News/34546.aspx>

في حين حاولت بعض جماعات أقباط المهجر استثمار هذه الحادثة ونجحت في عقد جلسة استماع في الكونغرس الأميركي على أمل توقيع المزيد من الضغط على الحكومة المصرية لتحسين ظروف الأقباط. انظر: جريدة "اليوم السابع"، "الكونغرس الأميركي يعقد جلسة استماع لمناقشة قضايا أقباط مصر"، ٢٠١١/١٢/١٧.

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=338526>

أجواء احتقان طائفي

لم تكن أجواء الاحتقان الطائفي غائبة عن مصر طوال السنوات الأخيرة بل ظلت حاضرة على الدوام في اشتباكات وتظاهرات واتهامات متبادلة شهدتها مناطق مختلفة، الأمر الذي تحوّل معه الاحتقان الطائفي إلى "عنف طائفي" أوقع ضحايا عدة⁽³⁾. وتقدر بعض التحليلات ما شهدته مصر من حوادث للعنف أو التوتر الطائفي خلال العامين الأخيرين بما لا يقل عن ٥٣ حادثاً. أي بمعدل حادثين في كل شهر تقريباً. وقعت في ١٧ محافظة من أصل ٢٩ محافظة مصرية⁽⁴⁾. ويمثل استهداف الكنائس ودور العبادة النوع الأخطر، وإن كان الأقل شيوعاً بينها⁽⁵⁾.

تزامنت هذه الوقائع مع ظهور احتقان طائفي متزايد خلال العام ٢٠١٠ بين قطاعات واسعة من المسلمين والأقباط، كان أبرزها ما يعرف بأزمة (العوا-بيشوي)، في إشارة إلى السجال الديني والتصريحات الطائفية التي أطلقها كل من الأنبا بيشوي والمفكر الإسلامي محمد سليم العوا. بالإضافة إلى غضب الكنيسة وقطاعات واسعة من الأقباط من قرار المحكمة الإدارية العليا بإلزام البابا شنودة إصدار تصريحات للمطلقين المسيحيين الراغبين في الزواج مرة ثانية، وهي الأزمة التي شهدت إطلاق بعض المحسوبين على التيار الإسلامي المعتدل اتهامات للبابا بأنه جعل الكنيسة دولة داخل الدولة، وأنه تسبب منذ تنصيبه بطيركاً في زرع مناخ طائفي في مصر. كما شهدت البلاد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وقبل فترة وجيزة من حادثة الإسكندرية، أزمة أخرى عرفت باسم "أحداث العمرانية"، استخدمت الحكومة خلالها العنف المفرط ضد المسيحيين المطالبين ببناء كنيسة في محافظة الجيزة، الأمر الذي أودى باثنين منهم وإصابة العشرات واعتقال آخرين⁽⁶⁾، فضلاً عن ظهور نتيجة الانتخابات البرلمانية الأخيرة وهي خالية من أي قبطي ما ضاعف الاحتقان⁽⁷⁾. ولعل هذه الظروف مجتمعة تفسر سبب الحدة في ردات فعل

(3) للمزيد من التفاصيل عن هذه الأحداث، يمكن مراجعة التقرير التالي: "العنف الطائفي في عامين. ماذا حدث؟"، متاح على:

<http://www.eipr.org/report/2010/04/11/757>. كما تقدم المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرية المعتقد والدين مثل هيومان رايتس ووتش والمفوضية

السامية لحقوق الإنسان رصداً مماثلاً.

(4) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "العنف الطائفي في عامين... ماذا حدث؟"، القاهرة: نيسان/أبريل ٢٠١٠، ص ٥.

(5) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(6) جريدة "اليوم السابع"، "أسماء ١٦٩ قبطياً اعتقلوا في أحداث العمرانية"، ١٢/٢/٢٠١١، <http://youm7.com/News.asp?NewsID=311947>.

(7) Issandr El Amrani. *Confronting Egypt's Dangerous Decline*. Project on Middle East Democracy. Policy Brief. November 15, 2010. P. 1.

انظر كذلك: قطب العربي، "الأقباط والبحث عن تمثيل مناسب"، متاح على:

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?cid=1172571373336&page=Zone-Arabic-News%2FNWALayout>

الأقباط، لأن الحادث -على بشاعته- مثل الفرصة المواتية للتنفيس عن غضبهم والمطالبة بما يرون فيه حقوقاً ممنوعة عليهم.

تأجيج الفتنة الطائفية بين المصريين

في أعقاب أي حادث عنف طائفي تبرز الأسئلة عن أسباب الجريمة ودوافعها، وعن التغيرات التي طرأت على الوحدة في المجتمع المصري الذي يبدو أنه فشل في الحفاظ على صيغة التعايش الراسخة، وهي تحقيق الوحدة عبر الاعتراف بالتعدد وتقنينه. وقد ركز عدد من الأسئلة على دور القادة الدينيين في تأجيج الفتنة بين المصريين. وكانت هناك قبل حادثة الإسكندرية، أسئلة حذرة عن دور الدولة ومسؤوليتها عما حدث للمصريين جراء غياب الديمقراطية والعجز عن تحقيق المساواة وعدم احترام حقوق الإنسان، واحتراف الحكومة الكلام على "المواطنة" من دون أن يغدو لهذا الكلام صدى أبعد من التعديل الدستوري في عام ٢٠٠٧، الذي أضحت المواطنة بموجبه مادة في الدستور مع وقف التنفيذ، نظراً إلى غياب الإرادة السياسية اللازمة لتفعيلها⁽⁸⁾.

وفيما يلي بعض الملاحظات ذات الصلة بأوضاع الأقباط في مصر، والتي تمثل أسباب تفاقم الاحتقان لدى الأقباط في العقود الأخيرة، والتي أدت إلى انفجار غضبهم بالشكل الذي ظهر للجميع في أعقاب حادثة الإسكندرية:

١- في المجال الديني: مع مرور أكثر من قرن ونصف القرن على إصدار الخديوي سعيد في عام ١٨٥٥ قراراً بإلغاء الجزية وفرض المساواة القانونية بين المسلمين والأقباط في مصر، إلا أن القرن الحادي والعشرين يشهد غياب الإرادة السياسية في معالجة مشكلات الأقباط وتفعيل قواعد المواطنة والمساواة. بل استمر التمييز ضد الأقباط في منحهم حق بناء دور العبادة وترميمها بالشكل المتاح للأغلبية المسلمة. حيث يظل حق الأقباط في بناء كنائسهم وترميمها مرهوناً بما يعرف بالخط الهمايوني الصادر في العهد

(8). انظر على سبيل المثال تصريح رئيس لجنة النضام القبطي الأميري في هذا الخصوص، على: <http://youm7.com/News.asp?NewsID=331157>

العثماني. وقد آلت فيما بعد صلاحيات "الباب العالي" إلى رئيس الجمهورية. ولم يخفف من وطأة الأمر نقل بعض تلك الصلاحيات إلى المحافظين. وفوق ذلك تجاهل البرلمان الذي تسيطر عليه أغلبية كاسحة من الحزب الوطني الحاكم، مناقشة مشروع القانون الموحد لبناء دور العبادة، وإبقاءه حبيس الأدرج على الرغم من مطالبة الأقباط ومنظمات حقوق الإنسان وعدد واسع من المثقفين بسرعة إقرار هذا القانون⁽⁹⁾. ولا يشعر الأقباط بأنهم يتمتعون بحرية العقيدة في مصر، ليس بسبب عدم قدرتهم على تشييد الكنائس وفقاً للإجراءات نفسها التي يحظى بها المسلمون فحسب، بل لأن قطاعات واسعة بينهم صارت تعبر عن تعرض الأقباط للتمييز الديني في ظل دولة تسمح بالتحوّل من أي دين إلى الإسلام، في حين تصدر أحكاماً قضائية تجرّم أو تمنع ذلك التحوّل أو تحوّل دون العكس⁽¹⁰⁾.

٢- في المجال الثقافي: مع أن كثيراً من الفقهاء والمفكرين الإسلاميين قدموا إسهامات عدة في مسألة المواطنة ووضع غير المسلمين، ولا سيما من أهل الكتاب، انتهى بعضهم إلى أن لا موانع فقهية تحول دون تولي الأقباط الوظائف العامة والولاية الكبرى، أي رئاسة الدولة. إلا أن غياب الإرادة السياسية حال دون تبني هذا التوجه المنفتح في الخطاب الديني. فما زال كثير من المساجد يبث عبر منابرهم خطباً دينية تكفّر الأقباط، وتزدري المسيحية، الأمر الذي يجعل النقاش في الأمور الدينية ساحة للسجلات والمشاحنات لا لتعزيز أو اصر التواصل وتطوير العلاقات المجتمعية البناءة⁽¹¹⁾. وفي المقابل، فإن تصاعد نشاط جماعات الأقباط في المهجر وازدياد دورهم يتركان شعوراً بالاستقواء بالخارج لدى الأغلبية المسلمة، الأمر الذي يثير حفيظتها ضد الأقباط⁽¹²⁾.

(9). دويتش فيله، "قانون بناء الكنائس سيف على رقاب الأقباط"، ٢٠١١/٢/١٢. <http://www.dw-world.de/dw/article/0,6262869,00.html>. انظر أيضاً: الشبكة

العربية لمعلومات حقوق الإنسان، "قانون موحد لبناء دور العبادة... متى؟ ولماذا؟"، ٢٠١١/٢/١٢. <http://www.anhri.net/egypt/ecshr/2009/pr0328.shtml>. كما لا يوجد إحصاء عام متداول عن عدد الكنائس الموجودة في مصر، وإن كانت قد توافرت بعض التقديرات الأخرى ومنها على سبيل المثال:

<http://www.facebook.com/topic.php?uid=156535669943&topic=14275> <http://www.horytna.net/Articles/Details.aspx?AID=598>

(10). للمزيد، يمكن مراجعة تقرير الخارجية الأميركية عن الحريات الدينية في العالم ٢٠١٠، متاح على: <http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2010/148817.htm>؛ وكذلك التقرير ربع السنوي في شأن حرية الدين والمعتقد في مصر (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٩) الصادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، و متاح على:

<http://www.eipr.org/report/2010/01/01/511>

(11). سمير مرقس، "السجل الديني انتصار لثقافة «نفي الآخر» على «الحياة المشتركة»، جريدة "المصري اليوم"، ٢٠٠٩/١٢/١٥.

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=236712>

(12). من بين المنظمات الأبرز في هذا السياق: منظمة الأقباط الأميركيين (<http://www.amcoptic.com/>) والأقباط الأحرار.

(http://english.freecoets.net/english/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1)

استطاع التيار الإسلامي السلفي أن يسجل في العقود الأخيرة انتشاراً واسع النطاق في مصر. ويحرص رموز هذا التيار على استدعاء آراء فقهية قديمة تحط من شأن الأقباط، وتكرس التمييز ضدهم، بل إن بعض رموز هذا التيار يبثون في خطبهم الدينية ما يمكن وصفه بالكراهية ضد الأقباط، وهو ما يثير ذعرهم، ويزرع بذور التعصب والتطرف والطائفية في المجتمع. وفي ظل غياب موقف رادع للدولة والمؤسسة الدينية الرسمية ضد هذا التيار التي تتسامح معه لصمته السياسي، فإن كثيراً من الأقباط تترسخ لديهم فكرة أن الإسلام نفسه يناصب غير المسلمين العداوة⁽¹³⁾. ويظهر الإحساس بالغبن لدى الأقباط عند تقويم وسائل الإعلام الرسمية التي تبدو أنها موجهة في الأساس إلى الأغلبية المسلمة في كثير من البرامج والأعمال الدرامية، وهي تظهر احتفاءً خاصاً بجميع المناسبات الدينية الإسلامية، بينما تقتصر تغطية الإعلام للاحتفالات الدينية القبطية على نقل قداس عيد الميلاد.

٣- في المجال السياسي: تتجاهل الدولة طوال الوقت وجود توترات طائفية، بل تنكر وجود البعد الطائفي في حوادث عنف ذات صبغة طائفية واضحة. كما تستبعد السبل والحلول القانونية في معالجة هذه التوترات، وتفضل الاعتماد على الأجهزة الأمنية ومجالس الصلح العرفية بدلا من تفعيل القانون. وقد أثبتت هذه المقاربة فشلاً ذريعاً برز بجلاء في تسارع وتيرة العنف الطائفي في مصر خلال السنوات الأخيرة. يضاف إلى ذلك أن الحزب الحاكم لم يُبدِ اهتماماً بترشيح الأقباط على قوائمه في الانتخابات العامة. بل إن سياسة الحكومة والحزب الحاكم تجاه الأقباط كرست انعزالهم عن الحياة السياسية، واكتفى قادة الحزب في المواسم الانتخابية بزيارة البابا شنودة للحصول على دعمه وعلى تصريحاته التي تحث الأقباط على التصويت لمرشحي الحزب. وهو الأمر الذي جعل الكنيسة وسيطاً بين الأقباط والدولة التي تعاملهم كأقلية. وبدلاً من مخاطبتهم كجزء من جموع الشعب فإنها تتوجه إلى ممثلهم الديني/السياسي، وهو ما يثير حفيظة المسلمين كذلك لأنهم يرون في ذلك نوعاً من المعاملة التفضيلية التي

والأقباط المتحدون، (<http://www.coptsunited.com>).

(13). عمر عاشور، "الأقباط والإخوان والسلفيون والاستبداديون: تفجير الإسكندرية وأزمة مصر التي لم تحل"، نشرة "الإصلاح العربي"، ١٢/ ١١/ ٢٠١١.

يقدمها الحزب الحاكم للأقباط على حساب الأغلبية المسلمة⁽¹⁴⁾. وقد كان الأقباط راضين لسنوات بأن تكون الكنيسة ممثلهم والمتحدث باسمهم أمام الحكومة ورموز الدولة، إيماناً منهم بحكمة البابا وبقدرته على التعاطي مع الدولة والحصول على مكاسب للأقباط، وهو ما وافق هوى النظام السياسي كونه يؤمن له كتلة من التأييد من دون

تكلفة سياسية كبيرة⁽¹⁵⁾. وكذلك اعتقاداً منهم بأن النظام الحاكم الحالي يحممهم من تيارات الإسلام السياسي⁽¹⁶⁾. لكن، في الآونة الأخيرة، اكتشف العديد منهم أن هذا النظام لم يؤمن لهم الحماية التي ينتظرونها، كما أن الوساطة لم تجعلهم يتمتعون بحقوق المواطنة والمساواة القانونية، ولعل هذا ما يفسر كيف أن الاحتجاجات الأخيرة شهدت خروجهم، لأول مرة، إلى الشارع ليهتفوا ضد رموز الدولة من دون انتظار الحصول على ضوء أخضر من الكنيسة⁽¹⁷⁾.

٤- في المجال الاجتماعي: يظهر التمييز ضد الأقباط في مناهج التعليم⁽¹⁸⁾ التي أسقطت تدريس الحقبة القبطية من مناهج التاريخ المصري. ويستاء كثير من الأقباط مما يعتبرونه إكراهاً للطلبة الأقباط على حفظ قدر كبير من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية في مناهج اللغة العربية. وفي حين تغيب الأسماء القبطية عن كثير من المناصب العليا في الجامعات المصرية، فإن بعض الأقباط يعبرون عن استيائهم من حرمان الأقباط الالتحاق بجامعة الأزهر التي تحصل على نفقاتها من دافعي الضرائب⁽¹⁹⁾.

(14) محمد حسنين هيكل، "عن المسلمين والأقباط"، جريدة "الشروق"، ٢٩/٩/٢٠١٠، <http://shorouknews.com/ContentData.aspx?ID=304520>. وانظر أيضاً:

كريمة كمال، "الحزب الوطني واستخدام الأقباط"، جريدة "المصري اليوم"، ١٢/٢/٢٠١١، <http://www.almasry.com>

alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=277628&IssueID=1958

(15) المواقف السياسية للكنيسة واضحة وصريحة، فهي لم تمنع في تأييد جمال مبارك ليخلف أباه في السلطة؛ كما دعت شعبها إلى عدم الخروج في تظاهرات الخامس

والعشرين من كانون الثاني/يناير (وهو الموقف الذي تغير فيما بعد، كما لم يجد أذاناً صاغية لدى كثير من الأقباط الذين كانوا حاضرين في الثورة بقوة). لمزيد من

التفصيلات راجع: قناة "العربية"، "البطريركية القبطية تعلن تأييد جمال مبارك إذا ترشح لانتخابات الرئاسة"، ٢١/٩/٢٠٠٨.

<http://www.alarabiya.net/articles/2008/09/21/56997.html>; و"اليوم السابع"، الكاتدرائية تواجهه "يوم الغضب" بـ "إجازات رسمية" لكافة موظفيها، ٢٥/١/٢٠١١.

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=343463>

(16) عمر عاشور، مرجع سابق.

(17) انظر مثلاً: إصابات في مظاهرات للأقباط بمصر، ١/٣/٢٠١١، في: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/419DF716-129D-4431-92E2-21F242E9F992.htm>

(18) انظر: كمال مغيث، "التعليم في مصر بين حضور الطائفية وغياب المواطنة"، رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٥٤، ٢٠١٠.

(19) ممدوح نخلة: "أطالب بدخول الأقباط جامعة الأزهر إرساءً لمبدأ المواطنة"، في: <http://www.copts-united.com/article.php?l=411&A=16499>.

٥- في المجال الاقتصادي: إن تراجع الدولة عن دورها الاجتماعي جراء التوجه نحو الخصخصة، وجراء شروط الجهات المانحة الدولية القاضية بالحد من دور الدولة، أدى إلى نمو دور المؤسسات الدينية مثل المساجد والكنائس وجمعيات الرعاية الاجتماعية ذات الصبغة الدينية، الأمر الذي ساهم في تقويض الشعور بالانتماء الوطني، وأفسح في المجال أمام تأسيس دوائر للانتماء ما دون القومي تعتمد على روابط الدين، وهو ما يعمق الشعور بالاختلاف عن الآخر، ويقوض الحافز للبحث عن أرضية مشتركة للتعايش (20).

استنتاج

إن هذا الرصد لا يعني في أي حال من الأحوال أن الأقباط يعيشون كجماعة معزولة داخل المجتمع، أو أن همومهم لا تتقاطع مع هموم بقية المصريين. ولكن الإدعاء كذلك بأنهم لا يختلفون عن الأغلبية، وبالتالي فلا مشكلات خاصة بهم، لا يخلو من الصحة كذلك، الأمر الذي يستدعي استنهاض همة الدولة للوفاء بتطلعات المصريين جميعاً ومن بينهم الأقباط. وقد تخلصت الدولة للتو من نظام كان من بين آفاته إنكار وجود المشكلات والاستخفاف وقصر النظر والتخلي عن مسؤولياته تجاه الوطن والمواطنين (21). والفرصة الآن مواتية، بعد الفتح الذي تحقق في ٢٠١١/٢/١١، لتأسيس ديمقراطية حقيقية عمادها توحيد العناصر الثقافية المتنوعة وصهرها، ومواجهة موجات التطرف والمغالاة، ما يقف حائلاً دون تجدد حوادث الفتن والعنف الطائفي، أملاً في استعادة الوحدة الوطنية ما فاخر المصريون برسوخها.

(20) أندريه ريمون، "التعامل مع الأقباط كأقلية ساعد على انسحابهم من الحياة السياسية"، جريدة المصري اليوم، ١٠/٦/٢٠٠٧، <http://www.almasry.com>

<http://alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=64135&IssueID=701>

(21) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "العنف الطائفي في عامين"، مرجع سابق، ص ١٤.